الاتحاد السوفياتي ودول اللاانحياز على ان ترتيب أولويات كل منها ليس متطابقا بشكل دائم وبالتالي لا بد من الاعتراف بهذا التباين وبالتالي التوجه نحو المزيد من التنسيق . هكذا يمكننا فهم المعاهدات الجديدة التي عقدها الاتحاد السوفياتي مع عدد من الاقطار اللامنحازة مثل العراق ومصر والهند . ان هذه المعاهدات لا تقيد حرية الحركة عند اي من الطرفين بل تقنن وتضبط انتظام التنسيق من خلال الاقرار المبدئي بضرورة التلاقي الدائم في المواقف من خلال الاعتراف بمشروعية التباين في الاولويات وفي ترتيبها .

الا أن هذا لا يعني ان هذا النوع من التعاقد هو شرط للتنسيق بل يشكل في معادلة اللاانحياز مع الاتحاد السوفياتي احدى أنماط التنسيق . اما فيما يتعلق بمد سياسة اللاانحياز الى دائرة الصراعات داخل معسكر الاصدقاء أو الحلفاء فهذا يعني أن الدول الملتزمة سياسة اللاانحياز تتدخل من أجل ترميم الصدع فيما بينها كجزء من مهام اللاانحياز في تقوية وتصليب جبهة مناهضة الامبريالية لان المفترض ان كلا الصين والاتحاد السوفياتي هما قطبان رئيسيان في هذه الجبهة . اما المتناقضات والنزاعات التي تقوم بين الولايات المتحدة وبعض حلفائها فانها تختلف بطبيعتها عن تلك القائمة داخل المعسكر الاشتراكي . هنا تقوم سياسة اللاانحياز — أو هكذا مفروض بها ان تقوم — بدعم النزعات الاستقلالية التي تؤكد ذاتها بين الحين والآخر داخل المعسكر الغربي أو امتدادات هذا المعسكر في العالم الثالث . ولقد ظهرت بوادر هذه النزعة في السياسة التي انتهجها الرئيس الفرنسي ديغول والتي لا تزال تميز سياسة خلفه بومبيدو . الا ان التململ العام الذي ظهر في عدد من الدول الاوروبية وتوجه السوق الاوروبية المشتركة نحو الاحتفاظ بمبادرات متميزة عن السياسة الاميركية وفي بعض الاحيان بعيدة عنها ومتناقضة معها كما بدأ يحصل في المواقف الاوروبية ازاء أزمة الشرق الاوسط الا أن النزعة الاستقلالية هذه لم تتضح الى درجة يمكن اعتبار هذه الدول مرشحة لدائرة الدول اللامنحازة .

هذا لا يعني بالطبع أن هذه البوادر الاستقلالية عن المقتضيات الستراتيجية والاقتصادية الاميركية يجب أن تبقى بدون تجاوب وبدون تطوير في مستوى العلاقات بينها وبين الاقطار اللامنحازة . لكن تميزها عن الواقع الامبريالي لا يكفي بل لا بد أن يتحول التباين — اذا ما نحن توخينا الجدوى من هذا التباين — الى استعداد للمجابهة مع السلوك الامبريالي للولايات المتحدة والذي ظهر بشكل اجرامي في الهند الصينية ولا يزال يميز مواقف الولايات المتحدة في الشرق الاوسط والالتزام الكامل بالاهداف الاسرائيلية والصهيونية في المنطقة . فرغم ان الولايات المتحدة قد تشارك أحيانا المجتمع الدولي في ادانته لاسرائيل كما فعلت في مجلس الامن لان لا مهرب لها ازاء وضوح جريمة القرصنة الجوية التي ارتكبتها اسرائيل الا أنها تعطل باستمرار أية عقوبة مطلوب فرضها لتحمي حليفتها من النتائج المنطقية لاعتداءاتها ولتحدياتها للمجتمع الدولي نفسه .

لقد وجدنا كيف ان التباين في المواقف بين أوروبا غربية — خاصة فرنسا — متجهة نحو الاستقلال أخذ يتوضح خاصة فيما يتعلق بالنزاع العربي — الاسرائيلي بنسبة وضوح النزعة الاستقلالية بشكل عام . الا أنه وجدنا أيضا أن نمو النزعة الاستقلالية في أوروبا الشرقية ، هذه النزعة التي تتسم بالاقتراب من الخطوط العريضة لسياسة اللاانحياز ، عبرت عن نفسها — في رومانيا مثلا — برغبة في تأكيد تميز سياستها نحو أزمة الشرق الاوسط عن الموقف السوفياتي . هذا التطور السلبي حصل في الوقت الذي كان على رومانيا أن تدرك أن مشروعية نزعة الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي لا تعني مخالفة السوفيات في مناهضة الامبريالية ومناهضة عميلتها اسرائيل . من هنا فان التقارب الروماني الاسرائيلي مثلا كان بمثابة مشاكسة للاتحاد السوفياتي على حساب الالتزامات